Research Papers | الدراسات والأبحاث

التجديد في التفسير:

نظرة في المستويات والمنطلقات والضوابط

Innovation in Quranic exegesis:

A glance at Levels, motives and parameters

يوسف عكراش[1]

Youssef Aakrache

(1) أستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، وباحث في الدراسات القرآنية والقضايا الفكرية والتربوية. (المغرب)، البريد الإلكتروني: y.aakrache@gmail.com.

ملخص البحث:

في سياق المستجدات اللامتناهية التي تشهدها الأمة الإسلامية على مستويات عدة، تبرز الحاجة الملحة للاهتمام بحركية تجديد التفسير وخوض غمارها بغية المساهمة في النهوض بها، مع العلم أن طرح الاشتغال ليس رهين العصر الحالي، بل هو متجذر في مدونات التفسير وخارجها، وقد أبان علماء هذا الفن وكل المشتغلين بالدرس التفسيري عن مدى أهمية علم التفسير للوصول لمراد الله عزَّ وجلَّ من خطابه في كل عصر ومصر، وأنه نص عابر لحدود الزمان والمكان، ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة التي ترومُ المساهمة في رسمِ إطار للنهوض بالتفسير من خلال نظرات انطوت على تحديد مستويات التجديد في التفسير، مع بث منطلقات للنهوض بعملية التفسير، وأهم الضوابط المسعفة على ذلك.

الكلمات المفتاحية: التجديد - التفسير - مستويات - منطلقات - ضوابط.

Abstract:

In the context of the endless developments taking place in the Islamic nation at several levels, there is an urgent need to take care of the movement of renewal of interpretation and to engage in it in order to contribute to its advancement, knowing that a proposal of work is not confined to the present era, but is rooted in the codes of interpretation and beyond. This study seeks to contribute to the development of a framework for promoting interpretation through perspectives that have involved determining the levels of renewal in interpretation, with the transmission of platforms to advance the interpretation process, and the most important controls on this.

Keywords: Renewal - Interpretation - Levels - Starting – Controls.

مقدمـــــة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا أشرف المرسلين؛

وبعد: فلا تكاد تخفى جهود العلماء قاطبة في العناية بالقرآن الكريم والتصدي لبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستنباط ثمراته. كما لا يخفى هذا التنوع الكبير الذي نلمسه

في الساحة العلمية المتمثل في طرائق التعرض لدراسته، كما يظهر في المصنفات المتنوعة والمختلفة في أغراضها، وأساليبها، واتجاهات مؤلفيها، وجزئياتها، وأحجامها؛ حتى صار علم التفسير المفتاح الأول للعلوم الإسلامية، فإذا أردنا الغوص في أعماق المعارف الفنون الإسلامية وظفنا علم التفسير وآلياته لتكون طريقًا موصلًا لها، وبوصلة تقود نحوها وخاصة أنه القرآن الكريم مفجر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها.

ورغم كل الجهود المبذولة للارتقاء بالدرس التفسيري، إلا أن الحاجة تبقى له ملحة، وفي استمرار، وخاصة لما يشهده العصر الراهن من تغييرات ومستجدات على صعيد كل المستويات (الديني، الاجتماعي، العلمي، الاقتصادي...) مما جعل الأمة الإسلامية تعيش واقعًا شبه حرج أمام هذا الزخم الهائل من المتغيرات؛ ومنه برزت صحوة العلماء قاطبة، ونخص بالذكر المشتغلين بالتفسير، الذين حملوا على عاتقهم عهد تبليغ مراد الله ﷻ من خلال بيان خطابه في كل عصر ومصر، الشيء الذي جعل عملية النهوض بتجديد التفسير من أولويات العصر.

ومنه أخذت قضية تجديد التفسير مركزيتها في العلوم الإسلامية خاصة، وفي هذا السياق تروم دراستنا البحثية لرسم إطار موسوم بـ **«التجديد في التفسير: نظرة في المستويات والمنطلقات والضوابط»**. وهي محاولة بناء تعنى بالمساهمة في تجديد التفسير من خلال نظرات ورؤى انطوت على تحديد مستويات التجديد في الدرس التفسيري المعاصر، مع بث المنطلقات التي من شأنها أن تنهض بالتفسير الراهن، ثم أهم الضوابط التي لا ينبغي للمشتغل ببيان الخطاب القرآني العدول عنها.

وبناءً على ما سبق تتبلور إشكالية في التساؤل الآتي: كيف يمكننا الإسهام في تجديد التفسير في العصر الحديث؟ بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- رسم إطار نظري لمستويات النهوض بتجديد التفسير.
- إبراز أهم المنطلقات التي من شأنها أن تنهض بعملية تجديد التفسير في الوقت الراهن.
- بيان أهم الضوابط التي من شأنها أن تؤطر المفسر، وعملية التفسير، ومخرجات عملية التفسير.
- وسعيًا للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيقًا للأهداف المنشودة؛ قمنا

باعتماد العدة المنهجية التالية: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

المحور الأول: مستويات بحثية للنهوض بالتجديد في التفسير

من المعلوم في نسق المعرفة ونظامها عامة أن كل علم يجب أن يشهد حركية في التجديد حيث تكون هذه الحركية على سبيل الاستمرارية والدوام تحقيقًا لمقاصده المرجوة منه؛ وما نرومه هنا الحديث عن علم التفسير، حيث عرف هذا العلم مسارًا حافلًا، وكثرةً من المشتغلين به في العصور الأولى، بل قد اصطبغت حياتهم به، ولكن مع اتساع رقعة الإسلام وانتشاره في الجزيرة العربية، لم يسع الناس -عربًا وعجمًا- إلا خوض غمار علوم القرآن وخاصة التفسير؛ فصار القرآن محط اهتمام الباحثين، ومحورًا أساسيًا للدراسين، قاصدين من ذلك بيان مضامينه وأحكامه، وأوجه إعجازه؛ وصولًا إلى مقاصده عن طريق تفسيره، الأمر الذي صارت معه عملية التفسير تشوبها أمورًا عدة كما شاب غيرها من العلوم الإسلامية قصدًا أو بغير قصد، هذا فيما يخص التغير داخل علم التفسير من جهة، ومن جهة أخرى يشهد العصرُ الحالي كمًّا هائلًا من المستجدات اللامتناهية على جميع مجالات الحياة، من ذلك على سبيل التمثيل في الجانب المعرفي الذي له صلة ببحثنا؛ فقد عرف المشهد العلمي الراهن انفجارًا معرفيًا برزت معه علوم عدة سواء التي نشأت داخل أسوار الفكر والعقل العربي أو خارجه، ولم تُشهد من قبل أو بالأحرى كانت حولها إشارات يسيرة لا ترقى لأنْ يطلق عليها اسم علم.

وهذه المتغيرات سواء في داخل عملية التفسير أو خارجها تدفع بنا للنظر لعلم التفسير من زوايا عدة نصل من خلالها إلى حقيقة التجديد وماهيته؛ بحيث يكون هذا المفهوم مطية لاستجلاء المنطلقات والضوابط، ومنه فإن هذه الزوايا والرؤى تتمثل في:

أن في علم التفسير ما يجب ألا يُمسّ؛ لأنه قوام هذا العلم ولبه، وبذهابه أو تغييره تذهب ماهية هذا العلم ليخرج عن مساره؛ لأن التغيير قد طال جوهره، فلعلم التفسير أسسٌ ومرتكزاتٌ لا يجب إدراجها البتة في الحديث عن عملية التجديد قصد النهوض بها.

ومن هذه الرؤية أيضًا تقوية ما في علم التفسير من الأصول والقواعد والطرق المعينة على تفسير النص القرآني وقراءته من خلال شق المسالك والسبل لاستنطاق مناهج وآليات المعارف والعلوم الحديثة لاجتراح قواعد تفسيرية جديدة بغية نشر ضوء هذا العلم إلى أماكن لم يتمدد ضوؤه إليها من قبل، وهو أمر يتعين؛ بل يتأكد في وقتنا المعاصر.

كما أن الحركة التجديدية للتفسير يجب أن تطال كل المواطن التي تبين أنه قد طرأ عليها ما تصير به متخلفًا عن المقصود منها، وقد شابها شيء من الدَّخَنِ والوهن، ولا يقصد منها

خدمة النص القرآني على المستوى التفسيري ابتداءً، وكذلك كل الأماكن التي اقتضت أن تجدد، وتضبط قواعده وأصوله المنهجية والمعرفية وتوسع مباحثه ليغطي مستجدات العصر، مع الحفاظ على ثوابت هذا العلم فضلًا عن الدين، ولا يكون مفهوم التجديد مطية وعتبة عالية تهدي إلى طمس معالم النص القرآني ومضامينه؛ إذ التجديد أمر وسط بين التضييع والتمييع، كما أن التجديد ليس إقصاءً أو بترًا لما قام به الأوائل، فإن هذا ليس من العلم في شيء فضلًا عن التفسير، ولكن التجديد تثمين وتتمة للصرح الذي بناه الأقدمون، ومما سبق يمكن القول إن مستويات النهوض بالتجديد في التفسير أربعة:

المستوى الأول: إعادة الجدة والقوة إلى هذا العلم على الوجه الذي كان عليه الجيل الأول وقد اصطبغ وجدانهم به؛ بحيث يصبح علم التفسير حسًا ذا أهمية عظمى في نفوس العلماء وكل الباحثين والمهتمين بالدرس التفسيري، ويُعطى حقه من التنظير ومستحقه من التنزيل على ما عُهد له في سالف الزمان.

المستوى الثاني: تحقيق ما أثر في علم التفسير وتنقيحه بكل اتجاهاته من التصحيف والتحريف الذي شكل نوعاً من الدَّخَنِ والوهن الذي طال عددًا من مدونات التفسير التي اشتهرت بين المشتغلين به -كما سيأتي معنا- ومن ذلك تخليصها من الكوارث العقدية الفاسدة بكل أنواعها، والتنبيه على المباحث التي ليست من أصل هذا العلم وقد بُثّت ضمنه، بل عدها بعض منه. مع الاهتمام بالتفاسير التي لم يصلها نور أصلًا، التي ما تزال حبيسة رفوف المخطوط.

المستوى الثالث: توسيع مباحث القواعد والنظريات التفسيرية، إما عن طريق تعميقها أو تقويمها وتحريرها مع تحديد مواطن النضج والقصور كيفًا وكمًّا، وسلوك سبل لاجتراح وإخراج قواعد تفسيرية جديدة تستثمر كل الفرص والإمكانات المتاحة في المعرفة المعاصرة؛ بحيث تسد كل الثغرات المطروحة في الوسط العلمي، ولا يتم هذا الاجتراح إلا عن طريق الإقدام وبقوة للاستفادة من الآليات والمقاربات التي أبرزتها المعرفة الحديثة.

المستوى الرابع: تثمين جهود الأوائل وتتمتها في هذ العلم عن طريق المواكبة الإيجابية للعصر، وتفسير مستجداته مع المساهمة في إيجاد حلول لوقائعه ونوازله عن طريق علم التفسير، وهذا المستوى من التجديد لا يتحقق إلا بانتقال التفسير من بطون الكتب والمكتبات إلى واقع الناس والسعي إلى إصلاحه من خلال التطبيق.

ومن تأمل هذا المستويات الأربعة وجدها قد غطت البعد النظري والبعد التطبيقي، فلا غنى لأحدهما عن الآخر في عملية التفسير؛ إذ لا يقتصر التجديد في التفسير على أن يكون إبداعًا في التنظير فقط، بل لا نبالغ إذا قلنا إنه لا فائدة منه إذا لم يُعْطَ حقه من التنزيل والتطبيق، وهذه حقيقته التي من شأنها أن تسهم بقوة

في استئناف هذا العلم لمساره الريادي الذي عهد له؛ ومنه تعد هذه المستويات عتبة لطرح مجموعة من المنطلقات التي من شأنها أن تنهض بعلم التفسير.

المحور الثاني: منطلقات التجديد في التفسير

تعد هذه المنطلقات بمثابة نقاط انطلاق للنهوض بعلم التفسير في العصر الحديث، وقد تأسس اختيار هذه المنطلقات دون غيرها من خلال المستويات سالفة الذكر، كما أسهم أيضًا في ذلك تتبع حالة التفسير مع مناقشاتنا المتفرقة لأهل الاختصاص في هذا الشأن.

أ. تحقيق التفسير المأثور[2]:

لا اختلاف أن للتحقيق أهمية كبرى في ضبط المادة العلمية وإخراجها كما أوجدها أصحابها أول مرة، وهذا الطرح من صميم حديثنا في بداية هذا المحور حول تكثيف عملية التحقيق والتنقيح للتراث التفسيري بدءًا من التفاسير الأم التي تعتبر نواةً للتفسير، وهي أول ما ألف في هذا الشأن، فلا يمكن تحقيق الفرع وإهمال الأصل. ومنه يتعين خدمة المصادر التي هي الأم والأصل لهذا العلم، مثل تحقيق جزء نافع بن أبي النعيم، وجزء يحيى بن يمان، وجزء عطاء الخرساني... وغيرها من التفاسير التي تعتبر منطلقًا لهذا العلم؛ إذ بتحقيقها تضبط التفاسير التي بعدها، بحيث يكون عندنا تراث تفسيري موفور التحقيق والتنقيح مع التنبيه على ما فيه من الهفوات والزلات؛ وخاصة أن هناك تفاسيرَ عرفت بالعثرات، وتجدر الإشارة أن عامل الزمان عامل حاسم لإدراك ثمرة التحقيق خصوصًا أن الكتب السابقة تبنى عليها الكتب اللاحقة، وعمومًا من تأمل تراث المكتبة التفسيرية ألفى أنه يمكن الحديث عن تحقيق المأثور التفسيري في ثلاثة أنواع[3]:

أولًا: تفاسير ذاع صيتها في الساحة العلمية بأنها محققة، والحقيقة أنها لم تنل حظها اللازم من التحقيق لظروف عدة، بل منها ما طال نسخها المطبوعة كثرة الأخطاء والتحريف والتصحيف، ومن أمثلتها: التسهيل في علوم التنزيل لابن جزي، الذي طُبع مرات عديدة، ومع ذلك لم يحظ بطبعةٍ تُوفيه حقه، وفي السياق نفسه أحكام القرآن لابن العربي، والكشاف للزمخشري، وتفسير الإيجي؛ فرغم طباعته لم يُعتن به جيدًا ...وغيرها من التفاسير التي غزت المشهد التفسيري.

ثانيًا: تفاسير طبعت فصارت متداولة، ولكن لم تحقق ولم يصلها ضوء هذا الفن، ومن ذلك: التفسير الكبير للرازي، ونظام القرآن للفراهي...، ورغم المحاولات حول هذا الأخير إلا أنها لم ترقَ لأن يطلق عليها اسم «تفاسير

(2) المقصود بتحقيق التفسير المأثور: أي ما أُثر ووصلنا من التفاسير سواء بالمأثور أو الرأي ...إلخ. وليس المقصود التفسير بالمأثور في مقابل التفسير بالرأي.

(3) يعد ما أذكره من نماذج في كتب التفسير مجرد أمثلة، وليس حصرًا للكتب، كما حرصت على التمثيل بالمشهور من التفاسير حتى يفهم المراد من عملية تحقيق ما أُثر من التفسير وأقسامها، وإلا فهناك كم هائل من التفاسير لكن لا تجري كثيرًا على ألسنة المهتمين بالدرس التفسيري؛ مما قد يفوت على القارئ فرصة لفهم الغاية.

محققة» ... وغيرها من التفاسير المطبوعة ولم تحقق، ويدخل في هذا الشق النظريات التفسيرية التي وضعها أرباب هذا الشأن ليشملها أيضًا التحقيق والتنقيح بناءً على مدى خدمتها للنص القرآني، ومن ذلك على سبيل التمثيل نظرية نظام القرآن للفراهي... وغيرها من النظريات التي رام أصحابها منها خدمة النص القرآني.

ثالثًا: تفاسير ما تزال في عدادِ المخطوطات ولم تحظَ قطعًا بالتحقيق، مثل تحقيق جزء نافع بن أبي النعيم، وجزء يحيى بن يمان، وجزء عطاء الخراساني... وغيرها من التفاسير، ومع ما لهذه العملية من أهمية بالغة في تجديد حركية التفسير؛ لأن تحقيق التفاسير المأثورة هي بمثابة هوية لعلم التفسير، ولا يمكن قول إن تحقيق هذا الكم الهائل من التفسير وإخراجه غضًا طريًا كما أراده أصحابه أول مرة سيكون قاصرًا أمام المساهمة في تجديد التفسير؛ بل على العكس سيكون لهذا الإنجاز العظيم وقع كبير للمساهمة في تجديد التفسير.

كما لا يمكن بسهولة هذه العملية، بل تحتاج لأن تنجز عن طريق مجمعات بحثية ومراكز علمية تضمن خبراء وعلماء في مجال التحقيق مع فرق من العلم المقصود من عملية التحقيق -علم التفسير- إذ الملاحظ في التحقيق المعاصر أن الكتب التي اعتنت بها فرق التحقيق المتخصصة أفضل بكثير من الكتب ذات الاشتغال الفردي.

ب. ضبط التفسير بالرأي(4):

لا شك أن ضبط التفسير بالرأي أمر له أهمية بالغة تُسْهِمُ فِي تَجَلِي مسار علم التفسير ومسيرته من جهة استمراره قصد النهوض به مع حمايته من الشبهات والمطاعن التي تروم نزع الثقة من هذا النوع من التفسير، كما لهذا التقعيد والضبط -مباحث- مساهمة كبيرة في الدفع بحركة العلم الذي ينطوي تحته إلى مصافِّ الريادة، بحيث تنتج هذه العلمية إثراءً نظريًا يسعف في خدمة الشق التطبيقي بغية الوصول للمراد، وفي سياق ما ذكر لضرورة التقييد والضبط، تجدر الإشارة لتطبيق هذا المنطلق -ضبط التفسير بالرأي- لأمرين اثنين:

أولًا: مواجهة النظريات والتأويلات الهدامة التي ولجت باب التفسير بالرأي في العصر الراهن دون أدنى استئذان -قواعد معتمدة- تحت مسميات متعددة (قراءات المعاصرة، القراءة الحداثية ...إلخ)، وقد اجتهد المشتغلون بالدرس التفسيري من علماء العصر في سبر أغوار عدة وطرائقَ فذةٍ لِسدِّ هذا المنفذ على هذه الاقتحامات وضبطها، التي ما برحت إلا وطرقت باب التفسير بالرأي دون أدنى شرط أو قيد، غير أن هذه الجهود لا تزال قاصرة على

(4) كما لا يخفى أن التفسير بالرأي قسمان: محمود ومذموم، وحديثنا في هذا المقام لا علاقة له بالرأي المذموم؛ لأن هذا الشق حسم فيه النزاع بالإجماع، ومنه فإن الحديث سيكون داخل أسوار التفسير بالرأي المحمود. يُنظر: الموقع الرسمي للدكتور مساعد بن سليمان الطيار، قسم المقالات، التفسير بالرأي: (مفهومه، حكمه، أنواعه). تحت الرابط التالي: http://attyyar.com/?action=articles_inner&show_id=2200

رَدِّ مَدِّ هذه التأويلات البعيدة والمتوارية خلف خدمة النص القرآني حداثيًا.

ثانيًا: حماية التفسير بالرأي من الشُّبهات والمطاعن التي تَرُومُ نزع الثقة في علم التفسير من خلال اتجاهاته وأساليب اشتغاله وطرقها، ونخص بالذكر التفسير بالرأي، ومن ذلك الحملات اللا متناهية من لدن المستشرقين، ومنها ما قام به المستشرق جولدتسيهر[5] في مؤلفاته، خاصة كتابه الموسوم بمذاهب التفسير الإسلامي؛ حيث قصد من خلاله بث شبهات خطيرة حول التفسير بالرأي محاولًا التأصيل لها ومن أبرزها: «تحريم التفسير بالرأي، مع عدم التفريق بين المحمود والمذموم، نقل تحريم التفسير بالرأي والتحذير منه عن السلف -رحمهم الله-، تأسيس لبيان أن المرجع والمصدر الوحيد عند السلف هو المأثور والذي يسميه (العلم)»[6]، وغيرها من الجهود المبذولة تجاه التفسير بالرأي من أجل الطعن في هذا الاتجاه من التفسير الذي أثرى المكتبة القرآنية.

والفرق بين القسم الأول والثاني: أن القسم الأول سَلَّمَ بالتفسير بالرأي، إلا أنه سعى للاجتهاد خارج المستند العلمي المنضبط مما جعل الخطاب القرآني ينحو في غير مراده، أما القسم الثاني فهو لم يُقِرْ بالتفسير بالرأي ولم يُجوِّز العمل به قطعًا، بل صار على مضمار الطعن والتشكيك، ولم ترق إلى المستوى الذي يمكن منه أن نسمها بالنقد.

ومن خلال هذه الوضعية السالفة يجب بذل مزيدٍ من الجهد المتضافر تجاه هذا القسم من التفسير وضبط قواعده وأصوله التي عليها يعتمد، وتحريرها في مباحث لتكون حاكمة وضابطة لعملية التفسير بالرأي؛ بحيث يعد تطبيق هذا المنطلق خطوة «تتسق مع الفنون، وطريقة تأسيس بنيتها النظرية الضابطة لممارستها العامة...الأمر الذي يثري ساحة البحث التنظيرية للتفسير بقوة ويدفع بها للارتباط بمفاصل العملية التفسيرية عند المفسرين، والكشف عن أصولها ومرتكزاتها...»[7]، كما تعين أيضًا هذه الخطوة على رد هذا المد الجائر وردعه، إذ يسعى للحط من علم التفسير ومناهجه واتجاهاته، ومنه فإن ضبط اتجاه التفسير بالرأي يعد منطلقًا صرفًا لتحقيق المساهمة في تجديد التفسير.

ت. الاهتمام بالتفسير الموضوعي:

يعد الكلام عن التفسير الموضوعي من حيث تسميته حديثًا بعض الشيء، أما من جهة الدلالة وآليات الاشتغال فهو يضرب بجذوره في العصور الأولى لعلم التفسير.

(5) يعد جولدتسهير من أشهر المستشرقين الذي اشتغلوا بالتراث الإسلامي، إلا أنه لم يكن من المنصفين للإسلام، ومن أبرز مؤلفاته: مذاهب التفسير الإسلامي.

(6) التفسير بالرأي مفهومه والشبهات المثارة حوله (دراسة على كتاب مذاهب التفسير الإسلامي لجولدتيسهر)، فهد بن مبارك بن عبد الله الوهبي، مجلة جامعة طيبة، العدد الخامس، 1437 هـ، ص29.

(7) مقاربة في تحرير منطلق العمل بقواعد التفسير، مقالة لخليل محمود اليماني على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5336/mqarbt-fy-thryr-mntlq-al-ml-fy-qwa-d-at-tfsyr

بل رسمت معالمه في الأزمنة الأولى لظهور هذا الفن، إلا أنها ظلت في طورها التمهيدي لعدة عصور، ثم بدأت الجهود تصرف تجاهه ليأخذ طريقه نحو التقعيد والتأصيل. ومن أهم تعريفاته أنه: «منهج مستحدث في تفسير القرآن يوظف لسبر أغوار الموضوع من خلال القرآن كله أو سورة منه للخروج بتصور حوله أو نظرية فيه»[8]، وأنه: «الكشف الكلي عن مراد الله ﷻ في قضية قرآنية بحسب الطاقة البشرية»[9]، إذًا هو طريق قويم للوصول إلى مراد الله ﷻ من خلال معالجة القضايا المبثوثة في ثنايا القرآن، مما دفع علماء أفذاذًا أن يسلكوا طريق التفسير الموضوعي للإجابة على عِدَّةِ تساؤلاتٍ، وحل عددٍ من المعضلاتِ، وقد أَلْفَوْهُ منهجاً مؤهلًا لإجابة المستجدات.

وفي العصر الحالي ومع ظهور تغيرات ومستجدات متنوعة في مجالات متعددة ممزوجة بانفجار جملة من المعارف الحديثة، الشيء الذي برز معه كثرة حاجات المجتمعات الإسلامية، التي لا يمكن تلبيتها إلا عبر اختيارات منضبطة وصائبة بحيث لا تتأتى إلا المساهمة الكبيرة للتفسير الموضوعي الذي عرف بمناهج بحثية رصينة في الاشتغال بالقضايا المعاصرة، الشيء الذي زاد من أهمية الاعتناء بالتفسير الموضوعي وتوسيع آفاقه في المشهد الراهن.

وإن الاعتناء بالتفسير الموضوعي وفتح آفاقه، والرقي بمباحثه ودفعها أكثر نحو مسار التقعيد والتأصيل على غرار الأنواع التي اشتد عودها، فإنه لا شك أننا سنكون أمام ثراء معرفي رصين يسهم في إبراز معالم لتجديد التفسير؛ بحيث تشق الدراسات التفسيرية ذات الطريق الموضوعي طريقها لاستجلاء كنوز القرآن العظيم ودرره في ثنايا الموضوعات القرآنية الصالحة والعابرة لحدود الزمان والمكان، ليكون هذا النمط حاضرًا وقادرًا على مواكبة الوقائع والمستجدات، وإيجاد حلول لجميع الفئات على اختلاف نوازلهم؛ إذ بفضله تبرز أحكام وحِكم لم يصل لها ضوء التفاسير الأخرى (التفسير التحليلي - التفسير المقارن ...) مما ينتج لنا تفسيرًا يقود لمعرفة الحقائق القرآنية، ويعالج ما استجدَّ في موضوعات الحياة بأكملها بمنهج متكامل، وخاصة أن التفسير الموضوعي هو نتاج علمي بُني داخل أسوار الفكر الإسلامي.

ومن تأمل الخطاب القرآني المقدس أدرك قمة الوفاء لحلول إبداعية لمتطلبات الحوادث والوقائع التي تجدد باستمرار لذلك «يحتاج الناس إلى هديه غاية الاحتياج، وإلى فهم ما حواه من شمول موضوعي بالغ الكمال، وإلى إدراك ما سيقدمه لهم من حلول لمشكلاتهم النفسية والاجتماعية، ومعضلاتهم الأخلاقية والاقتصادية، ولا يتحقق ذلك إلا بدراسات علمية جادة لموضوعات القرآن الكريم، ثم تنصب أمام الناس مثلًا أعلى، وحبلًا ممدودًا

(8) مصادر تفسير القرآن، أحمد رحماني، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة 10، 1998، ص55.

(9) منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: دراسة نقدية، سامر عبد الرحمن رشواني، دار الملتقى، سورية، الطبعة الأولى 2009م، ص45.

للنجاة من هذه المحنة العالمية الطاغية، فإما أن يؤوب الناس إلى دين الفطرة أو تقوم عليهم الحجة البالغة التي من أجلها تعهد الله تعالى بحفظ القرآن، وجعله صوت النبوة الممدودة إلى يوم الدين»[10]؛ فالاشتغال بالتفسير الموضوعي للقرآن يشكل لنا صورًا تكاملية للتعرف على روابط قضايا العصر ومعالجتها من القرآن.

كما أن هذا اللون من التفاسير بأهميته وآليات اشتغاله وثمرة عملياته التفسيرية، فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن التفسير الموضوعي، هو تفسير العصر الحاضر والمستقبل القادم، فهو بمثابة مستودع الأمة الذي يكشف لها عن حلول لوقائعها ومستجداتها، لما يكتسبه من قدرة على «معالجة ما جد من قضايا وأحداث تعرض للناس لم تكن من قبل، فضلًا عن كونه يمثل خط الدفاع الأول للشبهات والطعونات التي يثيرها أعداء الإسلام مع بروز ألوان من الإعجاز القرآني من خلال وحدة الموضوع وتكامله»[11]؛ بل الأكبر من ذلك فإن التفسير الموضوعي بمثابة معيار لـ«تأهيل الدراسات القرآنية وتصحيح مصارها»[12].

(10) المدخل إلى التفسير الموضوعي، عبد الستار فتح الله سعيد، دار الطبع والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى 1997م، ص42.

(11) التفسير الموضوعي وأهميته في معالجة القضايا المستجدة، مجلة كلية الإمام الأعظم، العدد الثامن عشر 2014م، ص171.

(12) مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم، دار القلم، 1989، ص32.

ث. الاعتناء بالمصطلح والمفهوم:

سبق أن أشرت لقضية المفهوم والمصطلح في أحد الأبحاث[13] لكن لما ألفيت لها من أهمية بالغة في بناء متكامل لهذه المنطلقات قصدت إيرادها في هذا الطرح مع شيء من التصرف؛ لأن الاهتمام بالمصطلح يعد من أسلم السبل لفهم الخطاب القرآني، وخاصة في عصر سميت فيه الأشياء بغير مسمياتها فضلًا عن تحريف معانيها وإفراغها من مضامينها.

ولا جرم أن الأمة الآن تشهد مستجدات لم يسبق لها مثيل في شتى المجلات، ولا سبيل إلى مواكبة هذه التطورات؛ إلا من خلال الانطلاق من مفهوم القرآن الكريم، بدءًا بمفرداته باعتبارها الحلقة الأولى لفهم الخطاب القرآني ومعرفة مقاصده، كما تعتبر هذه المفردات بريد الاجتهاد، ومفتاح العلم الموصل إلى الحق والصواب، وبوصلة المواكبة للتطور العلمي والثقافي للأمة، ومن لم يستوعب معناها أشكل عليه خدمة التفسير. وخصوصًا أصبح التعاطي للمصطلحات أثناء ممارسة التفسير تتنازعه مؤثرات مذهبية وتجاذبات فكرية، وقد أسس لمشروعيتها وأصالتها من مقولات فضفاضة جعلت من مفردات النص القرآني وعاءً عظيمًا يحتمل كل ما يقال فيه أو عنه؛ فصار

(13) الأسس المعرفية والمنهجية لدراسة المصطلح القرآني، يوسف عكراش، مجلة نماء، العدد العاشر 2020م، ص-112 114-115 (بتصرف).

معيار الفهم وسلطان الاعتبار هو منطلق النظر في النص لا النص القرآني نفسه، حتى تحول ما يعتبر إطار وحدة وجمع المسلمين قاطبة محل تأويلات بعيدة تأسس على مصطلحات ومفاهيم مغلوطة. كما لا نضرب صفحًا أو ننكر المساحات التي تحتمل فيها المفردات القرآنية ومعانيها تنوع الفهم والدلالة والتفسير.

ومع تزايد هذا التعرض غير المنضبط بالمصطلحات القرآنية فقد اعترتها تحولات وتغيرات مختلفة ومتنوعة على مدى أربعة عشر قرنًا، حيث أُفرغت من مضمونها ومحتواها القرآني إما بإسقاط معانيها، أو إدراج ما ليس فيها، أو حملها على غير مقصدها، وتضمنت دلالات تاريخية في كثير من الأحيان وصارت هي المؤطرة لفهم الأمة بدل المعاني القرآنية، وصارت هذه المفردات والمفاهيم مقيدة وموجهة بما أنتجه العقل البشري المحدود من تطورات علمية أو مذهبية أو فكرية، وغابت عنها صُلْب الدلالة ولُب المعاني القرآنية الربانية التي تسمو وترقى عن محددات الزمان والمكان والأشخاص باستمرارية مترابطة أكثر بالمقاصد والمرامي والأهداف، الشيء الذي أسهم في إبراز شق من التراجع المشهود والمكشوف، والتقهقر والسُفول الذي تعيشه الأمة على مستوى مضمار الاستخلاف والسير الحضاري. مما دفع العلماء إلى التجند قديمًا وحديثًا، وبذل ما في الوسع قاصدين من ذلك السير تجاه ضبط منهج خاص للتعامل مع المصطلح القرآني أثناء الخوض في العملية التفسيرية.

وتجدر الإشارة من باب الانصاف إلى أن الملامح الأولى للاعتناء بالمصطلح والمفهوم بدأت مع الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين؛ إذ شرحوا المفردات وتعاملوا معها معاملة خاصة، وقد أنتجت هذه المرحلة مصنفات الغريب، وهي النواة الأولى للاعتناء بالمصطلحات القرآن شرحًا وبيانًا، ثم برزت جهود المفسرين في هذا المضمار، خاصة اللغويين منهم، بحكم انطلاق الجهد التفسيري من البناء اللغوي للنص القرآني، ودلالات الألفاظ ومعانيها اللغوية والاصطلاحية، واستعمالاتها العرفية والتخصصية، ومرتباتها الشرعية والواقعية، سعيًا لفهم كلام الله وكشف مراده بقدر الطاقة البشرية، ويمكن عد التفاسير اللغوية وكتب المعاني والإعراب والغريب وتأويل المشكل أسسًا للدرس المصطلحي، ومؤدى ذلك أن القرآن له لغته الخاصة التي تميزت عن لغة العرب الجاهليين[14].

وما تزال الجهود مبذولة من طرف العلماء المعاصرين، وتتوالى تباعًا في خدمة المصطلح والمفهوم القرآني، محاولين الاعتناء به أكثر فأكثر من خلال زوايا ورؤى متعددة ومتنوعة ضمن مجامع ومراكز

(14) مفهوم التقوى في القرآن والحديث: دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي، محمد البوزي، مؤسسة البحوث والدراسات، دار السلام، القاهرة، 2011م، (ص/11).

وهيئات ومدارس ومؤسسات ومشاريع علمية رصينة تتبناها جهات مختلفة، ومن ذلك ما أنتجه الشاهد البوشيخي في تأسيس مركز الدراسات المصطلحية بكلية الآداب بفاس، ومؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) أنموذجًا ناجحًا للعمل المؤسساتي والأكاديمي، والذي قدم خدمة باهرة للمصطلح والمفهوم القرآني على المستوى التنظيري والتطبيقي.

والغاية من بسط هذا الكلام ضمن منطلقات تجديد التفسير، هو أن يصبح الاهتمام بالمصطلح والمفهوم حاضرًا في الساحة العلمية، ويصير حِسًّا وتذوقًا لدى عموم الدارسين والباحثين في الدراسات القرآنية وخاصة التفسيرية، مع تشجيع البحث العلمي بكل أنواعه في هذا الشق من الدراسات، بغية الحفاظ على المعاني والمفاهيم القرآنية كما أرادها الشارع الحكيم، وخاصة أن هذه المصطلحات والمفاهيم تشهد غَزْوًا غير مسبوق لتغيير معانيها وإفراغها من محتواها لتصير جوفاء يسهل التحكم في مسارها.

ج. الرؤية التكاملية عند التفسير:

يجب أن يكون المشتغل بالتفسير على دراية برؤية تكامل العلوم في الخطاب القرآني فهي بمثابة مفاصل يشد بعضها بعضًا، حيث أصبح من المعلوم في الأنساق العلمية بروز التخصصات والتقسيمات في عدة مجالات باتت تعاني من أزمة امتداد: ضيقة المسالك مغلقة الأفق؛ مما نتج عنه دعوة إلى إحياء الاهتمام بالتكامل والتداخل المعرفي في شتى ميادين المشهد العلمي الراهن، وعلم التفسير ليس ببعيد عنها، وهذا ما نود الإشارة إليه في جانب الاشتغال بتجديد التفسير وقراءة النص القرآني دون أدنى قطيعة أو حواجز بين مختلف المعارف والعلوم، وخاصة التي تمخضت عن مركزية القرآن.

إن المتأمل في التفاسير التراثية من حيث الإجمال يراها تأثرت بميول أصحابها وتشربت من تخصصاتهم العلمية حتى صرنا نسمع عن تنوع التفاسير وتصنيفها لأسباب عدة قد تكون علمية أو أخرى فكرية ومذهبية: «فلو أخذنا مثالًا كتفسير أبي حيان الأندلسي، وتفسير القرطبي فإننا نجد التفسير الأول قد برزت فيه العناية الفائقة بدراسة الآيات القرآنية من جهة لغوية أكثر من غيرها، وما هذا إلا لأنَّ أبا حيان الأندلسي كان ضليعًا في النحو واللغة وآدابها، وإذا ما انتقلنا إلى تفسير القرطبي نجد الجهة الفقهية أو قل إن شئت الاتجاه الفقهي قد برز بروزًا واضحًا في هذا التفسير، وما ذلك إلا لأن القرطبي من كبار فقهاء المذهب المالكي وهكذا»[15]، وكذا شأن التفسير الفلسفي، وغيرها من التفاسير التي ملأت تراث المكتبة القرآنية واصطبغت بميول

(15) التجديد في التفسير: مادة ومنهجًا، جمال أبو الحسن، ص9.

مؤلفيها، ولا شك أن هذا الضرب من التفاسير لا تخفى أهميته المعرفية، وخاصة في جانب التأصيل والملكات، لكن أحوج ما تكون له الأمة الآن لتخرج من دائرة التقهقر الذي ينتابها إلى حيز الريادة وتشييد صرحها الاستخلافي الذي كان لها. كما أن هذا النمط من التفسير -التحليلي- ما يزال حاضرًا إلى الآن في التفاسير المعاصرة، وإن اختلفت قوة حضوره من تفسير لآخر.

ولا ريب أن اصطحاب الرؤية التكاملية من لدن المفَسِّر سبيل لتناص وعملية التفسير وتناظرها، والتجسير بين أركانها ومختلف العلوم الذي بثت مؤشراتها المنهجية في النص القرآني مع انسجام فائق العناية لمختلف مراحلها؛ بحيث تكون لها ريادة -عملية التفسير- في استخلاص مضامينها، وخاصة المتصلة بالوقائع والنوازل المطروحة دون أدنى خصومة أو قطيعة مع المستجدات والمتغيرات.

كما أن هذه الرؤية تُسْهِمُ في دَفْعِ كل الاعتراضات التي غرضها التشويش على عملية التفسير وتعطيل حركتها نحو التجديد. كما أن عدم وضع هذه الرؤية التكاملية نصب الأعين وتضييعها من لدن المشتغلين بالدرس التفسير، يشكل صعوبات وعقبات وجيهة وحقيقية تحول بين التفسير ومخرجاته التي أبرزها الوصول إلى مراد النص القرآني في كل أبعاده.

ح. ضرورة الاستفادة من العلوم الحديثة[16]:

إن أمر الاستفادة من المعارف والعلوم الحديثة أمر مهم للغاية؛ لما يثمر عن ذلك من مساهمة في بناء سير العلوم واستمرارها، وفي ذات السياق نود لفت الانتباه إلى تحقيق الاهتمام اللازم لهذه المسألة، وهي استنطاق المناهج والعلوم الحديثة التي اشتد عودها في بيئات مختلفة سواء دخل أسوار العقل العربي أو خارجه، ومن هذه العلوم الحديث التي نضجت آلياتها وبرزت مناهجها: العلوم الانسانية[17] والاجتماعية[18]؛ فلما لا نطرق هذه الأبواب، ثم نسبر أغوار مناهجها، ونغترف من نظريتها والاستعانة بآلياتها وفق شروط وضوابط متينة[19]، ورؤيتها

(16) إن الحديث عن ضرورة استنطاق آليات ومناهج العلوم والمعارف الحديثة لا يعني البتة الافتتان والاغترار بها، أو الانسياق وراء أصولها وواضعيها، أو السعي لنقل النص القرآني من قدسيته ليصبح خطابًا عاديًا، أو تأسيس لرؤى حديثة تحطم أسوار عظمة الخطاب القرآني كما يردد بعض الناس، ولا ريب أن هناك أقطابًا تسلك هذا الطرح، لكن للنص القرآني مركزيته وقدسيته في عقيدتنا، وأن في تراثنا كمًّا هائلًا من الأصول التي تمثل حصنًا حصينًا بمثابة معيار وميزان فلا يعقل أن تقبل آليات أخرى بسلاسة وتناص معها.

(17) يقصد بالعلوم الانسانية: «الدراسات التي تستهدف الإحاطة المنهجية الوصفية والتفسيرية، بالظواهر الإنسانية...» مشكلة العلوم الإنسانية، يمني طريف الخولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص12.

(18) العلوم الاجتماعية: هي العلوم التي تدرس الجنس البشري -أفرادًا ومجتمعاتٍ- إما على المستوى الأفقي؛ أي: علاقة الأفراد بالمجتمعات، وإما العكس، أو على المستوى العمودي، أي علاقة الإنسان بالبيئة، وغالبًا ما يطلق هذا المفهوم المركب ليقصد به، علم الاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة، والأنثروبولوجيا ...إلخ.

(19) ويمكن في هذا الأمر التأصيل لشروط يجب توفرها في المفَسِّر وضوابط لتحصين المُفَسَّر.

من زاوية مقاربتها المنهجية لتكون مطية لبناء مسالك وقنوات جديدة لدراسة النص القرآني في ظل هذه المتغيرات والمستجدات اللامتناهية، مع ضرورة الانضباط وعدم التسيب أو الانسياق خلفها.

وفي ضوء الحديث عن ضرورة الاستفادة من العلوم الحديثة؛ فإننا نعتقد أن النص القرآني نصٌ له قدسيته الخاصة، كما أنه نص مطلق ليس كباقي النصوص فهو عابر لأبعاد الزمان والمكان؛ إذ من خصائصه أنه مظان للعديد من العلوم الحديثة، ومن ذلك على سبيل التمثيل وليس الحصر: علم الاجتماع[20] الذي يُعد من أبرز العلوم المعاصرة، بل صارت له ريادة في الساحة المعرفية، ومن تأمل الخطاب القرآني في مقارنته بالقضايا التي يهتم بها هذا العلم، ألفى أن هناك حيزًا مهمًا من النص القرآني يتقاطع مع هذا الفن -علم الاجتماع- إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، ومن ذلك ما تشكله مادة القصص القرآني بحيث بلغت رقعة واسعة بأنماطها وأساليبها العديدة، وخاصة في القرآن المكي.

(20) حدد «أوغست كونت» علم الاجتماع في القرن الماضي بكونه «دراسة علمية لتنظيم المجتمعات الإنسانية؛ وهو بذلك يمتاز - كغيره من العلوم- بمجالات خاصة بالبحث والتقصي ووسائل التحليل، والمصطلحات». معجم مصطلحات علم الاجتماع، جيل فيريول، ترجمة وتقديم أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ص27. وعرف أيضًا بأنه: «مجموعة قواعد معرفية متنوعة ومتعددة...لكل منها حقائقها التي تستند إليها». علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، تحرير جون سكوت، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2009، بيروت، ص27 (بتصرف).

وإن دراسة القصة القرآنية بوصفها مثالًا للمواضيع القرآنية بمناهج وآليات هذا الفن ومقارباته سيسهم بشكل كبير في استجلاء معانٍ جديدة لهذه القصص، واستعراض مواطن العظة المتضمن فيها بمسالك ومرتكزات حديثة، التي قد يصل ضوؤها لأماكن لم يصلها من قبل، وخصوصًا أن القصة القرآنية قد قدمت أنواعًا من الأفراد والمجتمعات، وبينت أسباب انحطاطها وتقهقرها أو أسباب رفعتها وريادتها الحضارية، كما بسطت طريق العزة وطريق المهانة، ومصير الظلم ونور العدل... وغيرها من الأغراض التي وفت القصة القرآنية في طرحها، وهي ذات صلة مباشرة بوقائع العصر التي عجزت أساليب الدعوة الحالية عن تقويمها أو تصحيح مسارها، في حين هي من صميم هذا العلم الحديث؛ فحبذا لو يستنطق هذا العلم وغيره لشق طرق جديدة في الدعوة بعد استجلاء معانٍ ومضامينَ حديثة، وخاصة أننا صرنا في مجتمعات لا تؤمن إلا بالعلم.

وهذا المثال الذي تقدم ما هو إلا غيض من فيض مما يزخر به النص القرآني؛ إذ إن البضاعة الاجتماعية غزيرة في القرآن وتحتاج لالتفاتة واهتمام؛ ومن ذلك أيضًا النصوص الدالة على الإيمان في اقترانه بالعمل فهي مادة مشبعة لدراسة الفكر العقدي في علاقته بالفعل وكيف يؤثر أحدهما على الآخر؟ وربطه بسياق الظواهر الإلحادية التي باتت تغزو بلاد المسلمين من كل حدبٍ وصوبٍ، وكذلك النصوص الدالة على

التربية والأخلاق التي فتحت بها بلدان عديدة في الجيل الأول، وأيضًا المعاملات التي اعتراها تغير لا نظير له من قبل...وغيرها، فكل هذه المادة الاجتماعية قادرة على الوفاء بالمطلوب شريطة أن تحظى بالعناية اللازمة من لدن المشتغلين بالتفسير.

إننا إذا ما أمعنا النظر واستعنًّا بهذه المناهج والأساليب المتمخضة عن العلوم الحديثة -الإنسانية والاجتماعية- مع أخذ الحيطة والحذر حتى لا يصبح النص القرآني أسيرَ هذه العلوم أو انسياق المعتني بالدرس القرآني التفسيري خلف صروحها المغرية، لا ريب أننا سنكون أمام مادة خام ومستودع متكامل الآليات يسعفنا للجواب على عدة أسئلة شغلت الناس كثيرًا في واقعنا المعاصر، كما أن هذا الاهتمام بالعلوم الحديثة سيولد لنا نوع جديد من الاشتغال في الدرس التفسيري، وسيولد اتجاهات غير مسبوقة في التفسير تخدم قضايا الأمة الراهنة في كل أبعادها، كما سيكون لهذه الاتجاهات دور كبير في استئناف عملية السير الحضاري نابعة من الخطاب القرآني؛ وهذا عين التجديد المرْجُوُ في العصر الحديث.

المحور الثالث:
ضوابط التفسير

يكتسب التفسير أهمية بالغة في منظومة العلوم الإسلامية مما جعل المساهمة في النهوض به مطلبًا مُلحًا، وبابًا حساسًا في الوقت نفسه من أبواب استمرار، لما له من وظيفة بيان الخطاب القرآني واستخراج أَحْكَامِهِ واستنباط حِكَمِهِ، وتعزيز ميثاق ربط الصلة بين النص القرآني وواقع الأمة الذي يشهد عدة وقائع ونوازل لا متناهية، فإن الحياة قد تعقدت أشكالها وَتَشَعَبَتْ مذاهبها، وليس لها إلا علم التفسير بأصوله وفروعه فهو كفيل بإيجاد حلول ناجعة، توجه المسلمين وتَتَبَنَى اختياراتهم برسم معالم السَّيْرِ في كل عصر ومصر؛ ذلك لما يتميز به النص القرآني من ثراء لا منتهي، وخصوصيات لا توجد في غيره من الهيمنة والشمولية والاستيعاب... وغيرها من الخصوصيات التي ليست من صميم حديثنا، ومنه فقد عُد باب الاجتهاد مفتوحًا دائمًا لأهله.

وقد اكتسب النص القرآني مكانة خاصة عن طريق الاجتهاد الموجه صوبه في الساحة العلمية، وخاصة على مستوى الدراسات القرآنية، فحظي بالعناية حتى صار محطة اهتمام الباحثين، ومحورًا أساسيًا للدراسين، لكن بعد توالي هذا الاشتغال، بدأت تعتري الاجتهادات تجاذبات مذهبية، وتيارات فكرية وإيديولوجية نتج عنها تفسيرات وتأويلات بعيدة الغاية والمقصد، أصلت لنفسها من عبارات وكلمات فضفاضة جعلت الخطاب القرآني وعاءً عظيمًا يحتمل كل ما فُسِّرَ به دون أدنى سلطان ينضبط به المفسر وعملية التفسير وما تُثْمِرُهُ مِنْ مُخْرَجَاتٍ.

لذلك تجند العلماء والباحثين وكل الغيورين بين الحين والآخرِ وبذلوا الجهود تِلو

الأخرى للمساهمة في عملية ضبط ضوابط تجديد التفسير حتى لا يُتجرأ على كتاب الله ﷻ، وفي هذه السياق يأتي هذا الطرح الذي يبين أهم ضوابط التفسير من خلال رصد ثلاثة مستويات لا يخرج عنها علم التفسير من حيث الجملة، وتتمثل في: ضوابط المفسر، وضوابط عملية التفسير، وضوابط مخرجات عملية التفسير.

أ. ضوابط المفَسِّر:

لقد أجاد وأفاد علماء هذا الفن قاطبة في بيان كل ما من شأنه أن ينضبط به كل من تَصَدِي لبيان الخطاب القرآني العظيم، فصارت الضوابط رُكْنًا رَكِينًا لمن أراد أن يُؤخَذ عنه التفسير، وسنورد في هذا المقام أهم ضوابط المفَسِّر باقتضاب، التي بسطها أهل الاختصاص في أكثر من موضع، مع زيادات ثبتت بالتتبع أنها من الضوابط التي لا يمكن إغفالها من لدن المفَسِّر في المشهد العلمي الراهن، وهي كالآتي:

- صحة المعتقد:

يلفي من تأمل تراث الحركة التفسيرية للخطاب القرآني مدى تأثير ضابط الربانية وصحة المعتقد في سلامة المفسر أولًا، ونتاجه التفسيري ثانيًا، الشيء الذي يجعلهما عرضة لتجاذبات فكرية وتيارات إيديولوجية، مما جعل عملية التفسير تُحرر وفق قضايا مسبقة أُسِّسَ لها في نطاق سلطة العقائد الفاسدة وانتماءاتها الهدامة التي تجعل النص القرآني يحتمل كل ما يُقَالُ فيه أو عنه دون لأدنى ضابط، فصار عندهم الحاكم على التفسير والاعتبار هي منطلقات القضايا المسبقة قبل الشُّرُوعِ في عملية التفسير، حتى تَحَوَّلَ ما يُعْتَبَرُ إطار تماسك وجمع المسلمين قاطبة على عقيدة واحدة مَحَلًا لِلَيِّ المعاني ومقاصد الخطاب القرآني، وهنا تتجلى أهمية الربانية وصحة المعتقد قبل الشروع في عملية التفسير وما تحتاجه من آليات.

وإن هذا الطرح البعيد عن جادة الصواب والمخالف للعقيدة الصحيحة ليس محصورًا على ما يُصْرَفُ له الذهن ابتداءً كما هو معهود عن الفرق التي شهدتها مختلف العصور التي خلت كالمعتزلة والخوارج... وغيرهم، بل الأمر يتعدى ذلك ليضم فئات متعددة تجرأت على الخطاب القرآني في المشهد العلمي الراهن من التجمعات الدعوية والتجمهرات الفكرية الثقافية تحت مسميات عدة (مراكز ومؤسسات)؛ التي نقلت فهم النص القرآني من مستوى آخر.

ومنه فعلى المفسر أن يكون سليم المعتقد على منهج وسط حتى يؤتمن عليه وعلى قوله في الخطاب القرآني، وكم شهد التاريخ ممن انحرفت عقائدهم وزاغت أبصارهم عن الحق فسولت لهم أنفسهم بِدَسِّ سُمُومهم العقدية في ثنايا التفسير القرآني، ولم يرقهم تنزيه الخطاب القرآني وغاب عنهم حفظ الله ﷻ لكتابه العزيز.

- الإحاطة بعلوم اللغة وقواعد التفسير وأصوله:

لا شك أن القرآن أعظم وأقدس كتاب على الإطلاق، وقد حوى من العلوم والمعارف ما لا يعلمه إلا الله، فصار بما فيه بحرًا زخارًا، لا يدرك له قرار، فكان ولا يزال مفجر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، ومن ذلك علم اللغة؛ إذ القرآن مرجع النحاة، ومصدر البلاغيين والأدباء، لذلك كان من أهم الضوابط المساهمة في تجديد التفسير، وخاصة على المستوى الأول الذي سبقت الإشارة إليه، الاعتناء الجاد باللغة العربية وعلومها التي من شأنها أن تعيد الجدة والقوة إلى علم التفسير على الوجه الذي كان عليه الجيل الأول وقد مُزِجَ وجدانهم به، بحيث يصبح علم التفسير حسًا متذوقًا ذا أهمية عظمى في نفوس العلماء وكل الباحثين والمهتمين بالدرس التفسيري، ويُعطى حقه من التنظير ومستحقه من التنزيل.

وقد ثبت بالتتبع أن من بين عوامل الميل التفسيري عن الصواب ومجانبته: عدم الإحاطة باللغة العربية ومسائلها؛ إذ لا بدَّ في تفسير الخطاب القرآني ومعرفة مراد الله من اللغة وما انبثق منها من علوم فهي مما يعين على أن نفقه مراد الله بكلامه، وكذلك معرفة دلالات الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب[21]، فالقرآن قوي بعربيته ولا يقبل أن يُفْهَمَ إلا بالإحاطة بها؛ إذ «الشريعة عربية، وإذا كانت عربية؛ فلا تفهم حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم»[22]، ومنه لا يخفى دور اللغة العربية وأهميتها في خوض غمار تفسير النص القرآني، فهي معينة على الفهم، كما هي معينة على الترجيح والاختيار، ولا يمكن أبدًا أن نعطي اللغة حقها في تفسير القرآن ولو أفردنا الكتب والمجلدات حَدِيثاً عنها، لكن حسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق.

وتجدر الإشارة لمسألة مهمة: فليس كل من درس اللغة العربية وتبحر في آدابها أصولًا وفروعًا يسمح له بتزكية نفسه بِوُلُوجِ ميدان بيان النص القرآني، وخاصة ممن اشتغل واعتنى بما تمخض عن مناهج النقد الأدبي في السياق العلمي المعاصر؛ إذ هذه المناهج لا تبارك عملية تفسير النص القرآني وتُجِيُزهَا، فلا بد من الإحاطة بقواعد وأصول التفسير؛ إذ اللغة العربية وقواعد التفسير وجهان لعملة واحدة ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

فأصول التفسير وقواعده هي أيضًا من أولى ضوابط علم التفسير، ومن أهم ما يحرص عليه المشتغل بالدرس التفسيري، فهي جزء لا يتجزأ من ماهية هذا العلم وجوهره، فلا يمكن الانكباب على التفسير تنظيرًا وتطبيقًا من دون

(21) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة 1416ه: ج7، ص116، بتصرف.

(22) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن بن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417ه، ج5، ص53.

الاستناد لها، فهي من بِنْيَةِ علم التفسير، وركنٌ ركينٌ من أركانه، كما لا يمكن بيان مسألة أو حُكْمٍ أو حِكْمَةٍ في القرآن بعد العدول عنها؛ وهذا ما دفع جهود العلماء لأن تصرف نحو هذا الشق من التفسير، ومن ذلك ما أَوْرَدَهُ شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمته الشهيرة «فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فَهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز -في منقول ذلك ومعقوله- بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأَقَاويل، فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين، والباطل الوضح والحق المبين»[23].

وليست أهمية قواعد التفسير محصورة في استجلاء معاني القرآن، بل تظهر مركزيتها أيضًا في غربلة وتخلية ما سبق وكُتب في دواوين التفسير من آراء منحرفة، وأفكار هدامة كالعقائد الفاسدة التي غزت عددًا غير قليل من كتب التفسير.

كما يندرج ضمن هذا الضابط شق الطريق لتوسيع مباحث القواعد والأصول والنظريات التفسيرية، إما عن طريق تعميقها أو تقويمها وتحريرها[24]، مع تحديد مواطن القوة والضعف ومواطن النضج والقصور كَيْفًا وكمًا ومنهجًا ومعرفةً، أو سلك مسالك لاجتراح قواعد تفسيرية جديدة تستثمر كل الفرص والإمكانات المتاحة في المعرفة المعاصرة، بحيث تسد كل الثغرات والإشكالات المطروحة في الوسط العلمي، وتجدر الإشارة أن هذا الاجتراح لا يتم إلا عن طريق الإقدام وبقوة للاستفادة مما كتب في هذا الفن، والإفادة من الآليات والمقاربات التي أبرزتها المعرفة الحديثة، من هنا تظهر أهمية ضابط قواعد وأصول التفسير التي لها طابع خاص في حركية تجديد التفسير على المستوى البناء.

- معرفة مناهج المفسرين:

لا تكاد تنقضي الصعوبات والتحديات التي يواجهها المفسر المعاصر للمساهمة في النهوض بمسار تجديد التفسير؛ إذ الأمر ليس بالسهل الهين، بل يحتاج لاستفراغ الجهد وبذل ما في الوسع، ومما يجب أن تشمله هذه الجهود هو إدراك مناهج المفسرين[25]، التي هي: «الخطط العلمية الموضوعية المحددة التي التزم بها المفسرون في تفاسيرهم للقرآن الكريم، وهذه الخطط الموضعية لها

(23) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، اعتنى به: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، 1433هـ/2016م، ص15.

(24) ينظر: التأليف المعاصر في قواعد التفسير: دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، مؤلف جماعي، محمد صالح محمد سليمان، خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد، صادر عن مركز تفسير، وهو دراسة ذات أهمية خاصة، لما تميزت به من تقويم منهجي لكتب القواعد في التفسير، تأريخًا، ووصفًا، وتحريرًا لمفاهيمها، مع إبراز إشكالاتها.

(25) تجدر الإشارة في هذا الطرح إلى ضرورة التفريق بين أمرين مهمين لطالما وقع التساهل فيهما؛ الأول: مناهج المفسرين، والثاني: اهتمامات المفسرين: إذ مناهج المفسرين وهي التي أشرت إليها في بداية هذا الحديث، وجماع القول فيها أنها الطريق والأسلوب الذي ينتهجه المفَسِّرُ في تفسيره، أما الاهتمامات فهي المباحث التي يوليها المفَسِّرُ اهتمامًا كبيرًا أكثر من غيرها مهما كان منهجه، كأن يصب اهتمام على آيات الأحكام أو البناء القصصي، أو اللغوي البلاغي للآيات المراد بالتفسير، إذاً فالشق الثاني بعيد عن مناهج المفسرين.

قواعد وأسس منهجية مرسومة، ولها طرق وأساليب وتطبيقا ظهرت في تفاسيرهم»[26].

إذاً المنهج التفسيري هو مجموعة من الأساليب التي يسلكها ويتبعها المفسرون لبيان مراد الله تعالى من آيات القرآن الكريم حسب الطاقة البشرية[27].

ولا يتأتى الوصول لهذه المناهج إلا من خلال مسلكين اثنين: الأول: هو تصريح من لدن المفسر في مقدمة تفسيره للمناهج التي سلكها، وهذا أيسر المسالك للوصول للمراد، أما الثاني: أن يكون المنهج مبثوثًا في ثنايا التفسير ولم يصرح به المفَسِّر في مقدمته، وهنا يتكبد الباحث المشتغل بمناهج المفسرين عناء ومشقة الاستقراء التام لهذه المناهج.

ولا شك أن بذل هذا الجهد في معرفة مناهج المفسرين لا يذهب سدًى، أو يُوصَف بأنه مادة تاريخية خالية الفائدة مما جعلت البعض يعدل عنها، والصواب: وإن كانت مادة تتعلق بمدونات التفسير على مَرِّ العصور: إلا أنها ذات أهمية بالغة جدًا: تتمثل في تحقيق ورصد مجموعة من الأهداف من أهمها: استشعار عظمة ما بذل علماء هذا الفن من أجل استمرار حركيته، مع الكشف عن أساليب المفسرين وطرقهم التي سلكوها في أعمالهم التفسيرية، وإدراك مكامن التوافق والتباين بين المفسرين، وإبراز مواطن القصور ومكامن القوة الممزوجة بالمساهمة في تنقيح التفاسير مما دُسَّ فيها بقصد أو بغير قصد.

وإن العلاقة بين معرفة مناهج التفسير والتجديد في التفسير: هو أن إدراك اختلاف الطرق وتنوع الوسائل المعتمدة للكشف عن مراد الله، يجعل المفسِّر المجدد أمام خارطة تصورية تنظيرية يلمح من خلالها مكامن الضعف فيسعى لتقويمها، ومواطن القوة فيجتهد في تثمينها، كما تجعله معرفة مناهج المفسرين مبصرًا منفذ الفراغ المنهجي والفجوات البحثية الحاصلة على مستوى مدونات التفسير ليشمر عن ساق الجد للاشتغال عليها.

- الإلمام بواقع الأمة ومستجداته:

يعد النظر في الواقع والإلمام بمستجداته من أبرز ضوابط المفسِّر الذي يتوخى المساهمة في التجديد، ذلك أن الأمة شَهِدت وما تزال تشهد وقائع ونوازل جسيمة على المستوى الحضاري والفكري، مما جعل المفَسِّر المعاصر أمام ضرورة ملحة للمزاوجة بين مصالح العباد ونصوص الخطاب القرآني، ولا تتأتى هذه المزاوجة إلا بمعرفة واقع الأمة وتوقعاته: فَبِهِ يتمكن المفَسِّر من إدراك مقدار التحديات الراهنة بكل أشكالها وألوانها، ومنه: «فلا بد للناظر في هذا الكتاب من النظر في

(26) تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1428هـ/2008م، ص16.

(27) مناهج المفسرين، القسم الأول، التفسير في عصر الصحابة مصطفى مسلم، دار المسلم، الطبعة الأولى، 1415هـ، ص15 .

أحوال البشر في أطوارهم، أدوارهم، ومناشئ اختلاف أحوالهم، من قوة وضعف. وعز وذل، علم وجهل، وإيمان وكفر، ومن العلم بأحوال العالم الكبير علويه وسفليه...وأنا لا أعقل كيف يمكن لأحد أن يفسر قوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ وهو لا يَعرفُ أحوال البشر»[28].

فالنظر في واقع الناس وما يعتريه له فضل على المفَسِّر وعلى عملية التفسير؛ إذ به تتحقق الصلة الوثيقة بين الأصل وهو القرآن، وبين العصر وهو الواقع أثناء ممارسة التفسير من خلال إنتاج معادلة قابلة لحل القضايا العالقة، ولا تَمسُّ بثوابت الدين ولا تغيرها كما لا تجعل المفَسِّر في خصومة بين تفسيره وتحولات العصر الجديد، ومنه يكون المفَسِّر أقرب لتحقيق المواءمة والتَّنَاص بين شمولية الخطاب القرآني وكلي الزمان الذي تتخلله مستجدات لا متناهية على المستويات المادية والأبعاد المعنوية؛ فالمفَسِّر إذًا في حاجة ماسة بل ضرورة لا محيد عنها، وهي معرفة أحوال الناس والنَّظَرِ فيها وفي متغيراتها وضغوطاتها، حتى لا يظل البَوْنُ شاسعًا بين مخرجات عملية التفسير وبين واقع المسلمين.

وتجدر الإشارة أن النظر في الواقع كما له أهميته بالنسبة للمشتغل بالدرس التفسيري له أيضًا خطورته التي تتربص بالمفَسِّر بين الفَينةِ والأخرى، التي تتمثل في الانسياق وراء هذا الواقع وتضييع النص القرآني أو تمييعه بجعل الواقع هو منطلق الحكم وليست النص القرآني، والأصل المزاوجة بين التفسير الصحيح والإلمام الصريح دون تضييع أو تمييع في مقاربة تسهم في علاج المعضلات التي تعاني منها الأمة.

- نصيب من العلوم الحديثة:

سبق فيما تقدم الحديث عن منطلقات تجديد التفسير، التي من أبرزها ضرورة الاستفادة من العلوم والمعارف الحديثة -العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم البحتة[29]-، مما ينتج عنه نصيبًا مهمًا على المستوي المنهجي والتحليلي لدى المفَسِّر، بحيث يسلك بهذا القسط مسالك عدة وطرقا فذة؛ تمكن المفَسِّر المعاصر من الإسهام في النهوض بحركية التفسير من خلال مقاربات مختلفة للنَّظَرَ في المعارف الحديثة، أبرزها:

الاستفادة من مناهج وآليات اشتغال هذه العلوم: وذلك يتجلى في استنطاق العلوم الحديثة التي نشأت في بيئات مختلفة سواء داخل أسوار العقل العربي أو خارجه، واستثمارها على المستوى المنهجي لتكون مطية لبناء مسالك وقنوات جديدة لدراسة الدرس التفسيري بغية تتمة الجهود التجديدية المبذولة في مختلف العصور بشكل إبداعي قلَّ

(28) تفسير القرآن الحكيم، المشتهر بتفسير المنار، السيد محمد رشيد الرضا، دار المنار، الطبعة الثانية، 1366هـ-1947م، ج1ص23.

(29) والمقصود بنصيب من هذه العلوم الحديثة أي أن يكون الإلمام مجملًا بها؛ إذ هي ليست محل تخصص المفَسِّر؛ لكن وجب معرفة شيء منها.

نظيره؛ بحيث لا تكون هناك قطيعة أو خصومة مع أصولنا وثوابتنا الدينية وخاصة العقدية، بل يجب أن تكون موصولة ومتفاعلة فيما بينها تشكل صرحًا متماسكًا؛ إذْ باستنطاق ما جد في المشهد العلمي الراهن سنكون أمام عملية فريدة تعود بالنفع العظيم على علم التفسير وسير به قُدُمًا كما تعود أيضًا بالنفع على الدراسات القرآنية في سياقها المعاصر.

بيان أن لا خصومة بين النص القرآني والمعارف الحديثة: زعم الكثيرون أن هناك عداوة بين النص القرآني والعلم الحديث خاصة في جانب الاكتشافات العلمية، متناسين أن من خصائص القرآن أنه تضمن مؤشرات منهجية علمية كونية للخليقة والتكوين حين يتحدث على سبيل المثال عن التخليق الكوني للإنسان والنفس فيما تعرض له سورة الشمس من متقابلات كونية متفاعلة...؛ بحيث يقدم معطيات علمية دقيقة في أسرار الكون ولطائفه التي اكتُشفت حديثًا[30]... وغيرها من المواطن التي بين فيها القرآن صلته الوثيقة بالعلوم الحديثة عن طريق بث مؤشرات علمية بحثة عديدة، ومنه يتعين على المفَسِّر أن يكون على دراية بهذا الجانب من المسائل العلمية التي أثبتها العلم الحديث ولم تكن معروفة في العصور الأولى، فيسعى من خلالها إلى كشف الصلة الوثيقة بين آيات القرآن والمكتشفات العلمية على وجه يتجلى منه بيان مصدرية القرآن، وأنه عابر لحدود الزمان والمكان[31] مُخَاطِبٌ للإنسانية قاطبة، وأن لا عداوة البتة بين النص القرآن والعلم الحديث بمجالاته المختلفة.

شق سبل جديدة لهداية الناس: وذلك من خلال أن يُلم المفَسِّر بنصيب من العلوم الحديثة يسلك بها أثناء اشتغاله بالدرس التفسيري مسالك جديدة في الدعوة إلى اللّٰه وتبليغ رسالة الإسلام، وأن القرآن من لدن خبير حكيم يخاطب البشرية قاطبة لا تكاد تنقضي عجائبه، وخاصة في زمن أصبح الناس لا يؤمنون فيه إلا بالعلم والمعرفة. ومنه يكون إلمام المفسر المعاصر بحظ من العلوم والمعارف الحديثة يجعله يوشك على تحقيق التجديد في التفسير وذلك من خلال مسايرته لكل الأحداث.

ب. ضوابط عملية التفسير

لا يعد البتة مراعاة الضوابط وتوفر الشروط في المفَسِّر فقط مؤهلًا كافيًا لخوض غمار بيان الخطاب القرآني؛ لأن الاقتصار على ضرورة انضباط المفَسِّر فقط لضوابط صارمة لا يَكْفَلُ بالضرورة انضباط عملية التفسير إذا لم يلتزم التفسير بمنهجية أصيلة تراعي المستويات الثلاثة -المفسر، وعملية التفسير، ومخرجات التفسير- التي تحول دون بروز نتوءات منهجية وهفوات

(30) إبستمولوجيا المعرفة الكونية: إسلامية المعرفة والمنهج، محمد أبو القاسم حاج حمد، دار الهادي، الطبعة الأولى، 1460هـ/2004م، ص88.

(31) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد الرومي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1418هـ/1998م، ج2ص549، (بتصرف).

تفسيرية، فكم مر على مسيرة التفسير من العلماء والمتخصصين توفرت فيهم الشروط والضوابط لكن افتقادهم لمنهجية أصيلة تضبط عملية التفسير في مجملها جعل الصواب يجانبهم من حين لآخر، الأمر الذي شوش كثيرًا على عدد من مدونات التفسير ومحاولاتها الجادة في هذا الجانب لمسايرة المستجدات[32]، ومنه تبرز أهمية ضبط عملية التفسير بثلة من الضوابط من أهمها:

- الجمع بين المأثور المحقق والرأي المنضبط:

منذ نشأة علم التفسير في مدوناته الأولى وهو يشهد تجاذبًا قويًا بين منهجين من مناهج التفسير -المأثور، والرأي- والأصل أن هذين المنهجين هما بمثابة جناحين للتفسير ووجهان لعملة واحدة لا تعارض أو اصطدام بينهما، فهما فلقان عظيمان متلازمان لا يفترقان، شريطة أن يكون المأثور محققًا[33]، والرأي منضبطًا[34].

(32) التجديد في التفسير نظرة في المفهوم والضوابط، عثمان أحمد عبد الرحيم، الإصدار الحادي عشر التابع لمجلة الوعي الإسلامي، الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ص48. (بتصرف)

(33) لماذا المأثور المحقق؟ لأن هناك جملة من المأثور ذاع صيتها في الساحة العلمية، إلا أنها لم تنل حظها الوافر من التحقيق لظروف عدة، بل منها ما طال نسخها المطبوعة كثرة الأخطاء والتحريف والتصحيف، وأخرى في عداد المخطوطات لم ترَ نور التحقيق.

(34) لماذا الرأي المنضبط؟ لمواجهة النظريات والتأويلات الهدامة التي وجدت التفسير بالرأي بابًا لها فدخلت دون أدنى استئذان تحت مسميات متعددة (قراءة المعاصرة - تحليل الخطاب - تفكيك النص ... إلخ).

أما إن نشأت بينهما خصومة، فلا شك أن المسألة في نهاية الأمر راجعة إلى: إما المأثور غير محقق، أو الرأي غير المنضبط، أو الخلل فيهما معًا؛ إذ لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح.

ويعد الجمع في عملية التفسير بين العقل الصريح والنقل الصحيح، أمرًا مهمًا بالنسبة للمُفَسِّر المعاصر؛ إذ لا غنى لأحدهما عن الآخر، ولكل منهما دوره في إثراء عملية تفسير الخطاب القرآني فضلًا عن إغناء مخرجاتها، ولا نبالغ إذا قلنا إنه من أقوم المسالك التي سلكها المفسرون؛ لأن المفَسِّر في هذا المقام قد «جمع بين المنهجين السابقين، وينسق بينهما، ويرفض الغلوَّ في أحدهما، وإهمال المنهج الآخر، فلا صاحب المأثور يفسر بالرأي، ولا صاحب الرأي يفسر بالمأثور»[35]، والحق هو الجمع بين الحسنيين فيأخذ من حسنات المأثور، الذي هو ضروري لفهم القرآن الكريم، ويأخذ من حسنات الرأي الذي لا بد منه في التفسير أيضًا[36]، وقد سماه البعض: التفسير برأي الأثري، والذي تجده يضم أقوالًا مأثورة، كما يشمل نظرًا واجتهادًا وتحليلًا عقليًا منضبطًا.

ومن تأمل حال مدونات التفسير في مختلف العصور ألفى: أن هناك تفاسير اختار

(35) تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص302.

(36) المصدر نفسه، ص302.

أصحابها مسلك التفسير بالأثر المحض، وهذا ينطبق على ما جُمع، كتفسير ابن عباس، وتفسير مجاهد، وتفسير الحسن البصري، وغيرها من التفاسير في مختلف العصور، في المقابل نجد أن هناك تفاسير سلكت مسلك التفسير بالرأي فاعتراها من الهفوات والزلات الشيء الكثير، ومنها تفسير الزمخشري، وتفسير الرازي....، وغيرها مما نحا هذا النحو صِرْفاً في تفسيره دون الالتفات للأثر، كما أن هناك تفاسير جمعت بين الأمرين، الشيء الذي جعلها ترقى من الناحية المنهجية، إلا أن الأمر يفتقر لمزيد من التحقيق بالنسبة للمأثور، والانضباط بالنسبة للرأي. وإن التقصير والتضييع الحاصل تجاه أحدهما يعد خللًا يُسْفِر عن ضُعْفٍ مَشْهُودٍ في عملية التفسير فضلًا عن مُخرجاتها.

إذًا على المفسر المعاصر الذي يتوخى الإسهام في النهوض بحركية التجديد في التفسير، أن يعيَ مدى أهمية الجمع بين **المأثور المحقق والرأي المنضبط** في علم التفسير واستمراريته، والسعي لبذل الجهد في خلق معادلة متساوية الأطراف للموازنة بينهما أثناء ممارسة التفسير؛ إذ يعد هذا الجمع الذي يتوخاه المفَسِّر من أبرز المسالك للوصول إلى مراد الله من الخطاب القرآني، وتحقيق الغايات والمرامي التي من أجلها أُنْزِل من أجلها القرآن الكريم.

- عدم الاصطدام مع المجمع عليه أو الخروج عنه:

يعد الإجماع في التفسير الذي تمخض عن جهود العلماء السابقين من الثوابت والقطعيات التي لا ينبغي للمفَسِّر المعاصر التجاسر عليها دون حق، إما عن طريق انكارها أو وصفها بالضلال والانحراف، ولا بأس من مناقشتها أو الاعتراض عليها إما كليًا أو جزئيًا في إطار ما هو متعارف عليه من ضوابط علمية، حتى لا يبقى الأمر حبيس الحكاية والنقل، إلا أن هذه المناقشة ينبغي أن تكون خالية من التجاذبات الفكرية والمذهبية التي غزت الساحة العلمية ، وقد بلغ المفسرون مبلغًا كبيرًا في الاعتناء بالإجماع في التفسير حتى صار أصلًا من أصول الاستدلال له مركزيته في الدرس التفسيري، لعلمهم بقوة هذا الأصل ومكانته في مراتب الحجية، كما تزداد هذه الأهمية أيضًا من خلال المقدار الهائل من الإجماعات التي بثت في كتب التفاسير، مما أهَّلَ كتب التفسير لأن تكون من أهم مصادر المسائل المجمع عليها في الشريعة، وما ذاك إلا لكون القرآن الكريم هو مدار جميع علوم الاسلام[37].

ومنه لا شك أن من الواجب على المفَسِّر المعاصر مراعاة الإجماعات التي وقف عليها واصطحابها أثناء عملية التفسير قدر

(37) الإجماع في التفسير، محمد بن عبد العزيز بن أحمد الخضيري، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1416، ص89 (بتصرف).

المستطاع وما تفرضه الضرورة؛ إذ لا يخفى ما لهذه العملية من أهمية في إثراء الدرس التفسيري، كما أنها تُسفر على المساهمة في تحريك عجلة تجديد التفسير في جو من الاحترام والتقدير لجهود السابقين من المشتغلين بهذا الفن، والاعتراف بفضلهم فيما وصل له علم التفسير.

كما أن هناك مسألة مهمة وخاصة لما يشهد العصر من تطور هائل في عدة مستويات مما دفعت بعض فاقدي الثقة في تراثهم إلى ازدراء ما أنتجته جهود السلف في العلوم الإسلامية عامة فضلًا عن التفسير، التي قل نظيرها رغم بساطة الحياة، لكن كانت عقولهم منارات مشرفة، بحيث تتمثل هذه المسألة في الجانب الأخلاقي التربوي وهي: «تجنب اتهام علماء الأمة السابقين بالجهل والتخلف، وخاصة في ظل هذا الانفجار المعرفي الذي دفع بعضاً إلى الاغترار بما جاء على أيديهم أو أيادي غيرهم، فيصل الأمر إلى التنقيص والحط من شأن ما سطره علماء التفسير السابقون»[38].

- استثمار الملكة التفسيرية:

تعد تنمية الملكة التفسيرية واستثمارها من لدن المفَسِّر الساعي إلى التجديد أمرًا في غاية الأهمية؛ لما تؤول له في خدمة عملية التفسير بمهارة وافرة وصنعة تفسيرية كبيرة تمكن المفسر من تحليل المسائل وتحريرها والإبانة عما انطوت عليه من أحكام وحكم، لذلك قد جاء في تعريف الملكة التفسيرية بأنها: «التأهل العلمي والذهني لإدراك الفهم الصحيح للآية بالاجتهاد المبني على أدلته، لا تقليدًا»[39]. وكما تعد هذه الملكة التفسيرية نتاجًا لتحصيل وإدراك مجموعة من الضوابط الدينية والضوابط العلمية[40]. ولا يمكن الحديث عن استثمار الملكة التفسيرية إلا بعد اكتسابها، ولا يتأتى هذا الاكتساب إلا بعد تحقيق أسسه، التي تتمثل في مجملها في أمرين اثنين:

أولًا: الإحاطة بعلوم اللغة وما يتصل بها، والإلمام التام بعلم أصول التفسير وما تفرع عنه من قضايا، فتعرف مظان المسائل التفسيرية وسبل تحرير مواطن النزاع بين أرباب هذا الفن، ومعرفة مناهج المفسرين واتجاهاتهم، ومواطن الاتفاق والاختلاف، مع إمكانية تنقيح المأثور والترجيح مع الاعتراض والنقد إذا دعت الضرورة.... وغيرها من المعارف التي ينبغي للمفَسِّر معرفتها، وهذا فيما يخص الجانب العلمي[41] الذي تقوم عليه الملكة التفسيرية التي تتفاوت بتفاوت القدرات والطاقات في التحصيل، ثم هناك الجانب

(38) التجديد في التفسير نظرة في المفهوم والضوابط، ص53.

(39) تكوين ملكة المفسر، الشريف حاتم بن عارف العوني، عن مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013م، ص9.

(40) التجديد في التفسير في العصر الحديث، دلال بنت كويران بن هويمل البقيلي السلمي، جامعة أم القرى، السعودية، 1435هـ/2014م، ص151.

(41) ينظر: تكوين ملكة المفسر الشريف حاتم بن عارف العوني، وبضبط مدخل علمي لتكوين الملكة التفسيرية، ص53.

الذاتي للمفَسِّر وأعلى يمكن أن تحقيق به الملكة التفسيرية لدى المفَسِّر هي الاتصاف بالربانية والإخلاص، «وعلم الموهبة: هو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم»[42].

ثانيًا: الدربة على ممارسة التفسير، مما ينتج لدى المفَسِّر كفاءة رفيعة للقول في التفسير دون مشقة أو عناء، والدربة لا تتأتى إلا بسبر أغوار هذه العلم عن نهم في طلبه أو تدريسه والاعتناء بمجالسه والخوض في كتابة رسائله التفسيرية ومراجعتها مع مرور فترة من الزمن، فهذا من أفضل ما ينتج الدربة لدى المفَسِّر لتحصيل الملكة التفسيرية.

ت. ضوابط مخرجات عملية التفسير:

لا شك أن مخرجات عملية التفسير هي الغاية المرجوة من كل ما سبق الحديث عنه، كما أن هذه الثمرات اللا متناهية تتقاطع مع الضوابط التي من شأنها أن تكون حاكمة لمخرجات عملية التفسير، وإن الناظر لضوابط هذه العملية ألفاها ثابتة في جوهرها رغم اختلاف العصور، واختلاف المفسرين وآليات اشتغالهم وتنوع طرقهم، وتزداد الحاجة في وقتنا الراهن لبيانها لا سيما أن هناك من يسعى لتغييب مَرَامِي الخطاب القرآني من خلال حركة كاملة البناء تهيئ الظروف وتعد البرامج و«تارة من المستشرقين وتارة من العلمانيين، وتارة من أبناء جلدتنا، وهذا بالإضافة إلى صورة الانحراف التفسيري الذي نتج عن تجاذب عوامل لا تمت للتفسير بصلةٍ، وكذلك الانحراف الفقهي على صعيد المستجدات والنوازل التي تشهدها الأمة، الأمر الذي جعل العديد يشعر بالهزيمة النفسية اتجاه حال الأمة»[43] الشيء الذي أعاد إبراز أهمية بيان ضوابط مخرجات عملية التفسير التي يجعلها المفسر نصب العين، وهي أيضًا بمثابة معيار لنتاج عمله التفسيري.

وإن المشتغل بتفسير الخطاب القرآني يرى أنَّ ضوابط مخرجات التفسير كثيرة ومتنوعة، لكن يمكن ردها بناء على جوهرها لأمر واحد، ومنه ينطلق الحُكْمُ على ثمرة العملية التفسيرية بِرُمَتِهَا، وهو المتمثل في الآتي: **إبراز الغاية من نزول القرآن؛** فإذ توخت عملية التفسير بيان غايات الخطاب القرآني وتقريرها؛ فإننا نكون أمام تفسير سليم وقويم يؤتمن عليه في اختيارات الحياة ومستجداتها الراهنة، أما إن نَحَت عكس هذا الضابـــط -إبراز الغاية من نزول القرآن- بطريقة أو أخرى فإننا نكون أمام تفسير قد يكون سبب هلاكنا.

أما من حيثُ إيرادنا لهذا الضابط على هاته الشاكلة؛ لأننا رأينا فيه عددًا من الخصائص كالشمولية والهيمنة والاستمرارية...وغيرها من الخصائص التي من شأنها أن تنضبط بها مخرجات

(42) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، حقق أصوله ووثق نصوصه وكتب مقدماته: هاني الحاج، دار التوفيقية للتراث - القاهرة، ج4، ص510.

(43) التجديد في التفسير نظرة في المفهوم والضوابط، ص56. (بتصرف)

الممارسة التفسيرية ويسهل الحكم عليها. كما أن هذا الضابط هو أصل الأصول ومن أجله انطلقت حركية العلوم؛ إذ كلها تسعى لإبراز غايات النزول القرآني. ومن تتبع هذه الغايات ومرامي نزول القرآن وجدها كثيرة ومنها على سبيل التمثيل:

القرآن كتاب هداية: فهذا الأمر من صميم ضابط إبراز الغاية من نزول القرآن، ومنه فعلى المفسر أن يتوخى من تفسيره بيان أن القرآن كتاب هداية جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وأنه منهج صلاحهم وصلاح أحوالهم وسبيل خيرهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وأنه لا كتاب يقوم مقامه في هداية الناس.

القرآن منهج حياة: وذلك من خلال إبراز شريعته التي هي تنظيم لشؤون الحياة وما يحتاجه الناس من أمور تتعلق بدينهم ودنياهم من العبادات والمعاملات والأخلاق...إلخ، فهو دستور الحياة المتكامل القائم على أنظمة متماسكة فيما بينها لا نظير لها ولا شبيه.

القرآن كفيل بحل النوازل والمستجدات: وذلك من خلال الممارسة التفسيرية التي يبين فيها المفسر أن الخطاب القرآني بأصوله وفروعه كفيل بإيجاد الحلول الفورية الناجعة لكل المعضلات التي تواجه المسلمين في كل عصر ومصر، وذلك بما تميز به من خصائص وقواعدها ومقاصدها التي تمكنه من الإحاطة والشمولية والمرونة مع القدرة على الاستيعاب مختلف القضايا المعاصرة، والمستجدة واقع الحياة، وذلك عن طريق التفسير والاجتهاد، والاستنباط...وغيرها من الأهداف والمرامي المراد تحقيقها، التي تنطوي تحت ضابط إبراز الغاية من نزول القرآن، ومنه فحريٌّ جدًا بالمفسِّر السَّاعي لتجديد علم التفسير في العصر الراهن، أن يجعل هذا الضابط أهم معالم الطرق والأساليب التي يسلكها في ممارسته للتفسير، ولا عبرة أو اعتبار لجهوده في الدرس التفسيري وإن توفرت فيه الأهلية وحل المغاليق وواكب المستجد وأحاط بالواقع...إلخ، إن لم يُولِ أهمية لثمرة تفسيره بأن تكون ضمن إبراز الغاية من نزول القرآن فهو مردود عليه لا محالة.

الخاتمة

وبعدما أشرفت رحلتنا البحثية الموسومة بـ«التجديد في التفسير: نظرة في المفهوم، المنطلقات، الضوابط» على الانتهاء؛ وقد سعت للإجابة عن الإشكالية المنعقدة فيما سلف؛ وقد أسفرت على مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها بتركيز.

النتائج:

أولًا: إن العلاقة بين علم التفسير وحركية تجديد العلوم هي علاقة دائمة ومستمرة ولا تقتصر على زمان معين.

ثانيًا: هناك أربعة مستويات للنهوض بالتفسير، إعادة الجدة والقوة لعلم التفسير كما كان عليه الجيل الأول؛ إذ اصطبغت حياتهم به، ثم تحقيق وتنقيح ما أثر من التفاسير مع التنبيه على ما شملت من هفوات وزلات وما بث فيها من شبهات، ثم توسيع مباحث علم التفسير واجتراح قواعد ونظريات جديدة للتفسير، وأخيرًا تتمة الجهود اتجاه علم التفسير من خلال المواكبة الإيجابية لتحولات العصر وتفسير مستجداته.

ثالثًا: تحقيق المأثور من التفاسير من خلال الأقسام التي سبق ذكرها في ثنايا هذا المقترح.

رابعًا: ضبط التفسير بالرأي من خلال تتبع واستقراء مرتكزاته التي يستند إليها بغية مكافحة المد الجائر الذي يرى باب التفسير بالرأي طريقا آمنًا لتضييع أو تمييع النص القرآني.

خامسًا: الاهتمام بالتفسير الموضوعي وفتح آفاق اشتغاله لما شُهِدَ له من ريادة في الاختيارات التي تواجه الأمة جراء المستجدات اللامتناهية.

سادسًا: ضرورة الاهتمام بالمصطلح في العملية التفسيرية باعتباره الحلقة الأولى لفهم الخطاب القرآني ومعرفة مقاصده ومراميه.

سابعًا: الرؤية التكاملية عند المفسر سبيل لتناص وتناظر عملية التفسير وتجسير بين أركانها وبين مختلف العلوم الذي بثت مؤشراتها المنهجية في النص القرآني.

ثامنًا: ضرورة استنطاق مناهج العلوم الحديثة والاغتراف من نظريتها، والاستعانة بآلياتها وفق شروط وضوابط متينة لبناء مسالك وقنوات جديدة لدراسة النص القرآني.

تاسعًا: ضوابط المفسر وقد تمثلت في: صحة المعتقد، الإحاطة بعلوم اللغة وقواعد التفسير وأصوله، معرفة مناهج المفسرين، الإلمام بواقع الأمة ومستجداته، نصيب من العلوم الحديثة.

عاشرًا: ضوابط عملية التفسير وقد تجسدت في الجمع بين المأثور المحقق والرأي المنضبط، عدم الاصطدام مع المجمع عليه أو خروج عنه، استحضار الملكة التفسيرية

الحادي عشر: ضوابط مخرجات عملية التفسير وقد تمثلت في ضابط رئيسٍ بمثابة معيار يمكن رد ما أنتجته العمليات التفسيرية ألا وهو: **إبراز الغاية من إنزال القرآن الكريم،** ومن هذه الغايات هداية الناس أولًا، ثم بيان أن القرآن منهج حياة، وأن الخطاب القرآني كفيل بإيجاد حلول لنوازل العصر ومستجداته.

التوصيات:

أولًا: تنمية الحس التفسيري وصنعته لدى المشتغلين بالتفسير من أجل تخريج كفاءات عالية قادرة على البث والقول في قضايا التفسير برمتها، وخاصة مسألة التجديد في التفسير.

ثانيًا: تكثيف الجهود لتثمين ما انطوت عليه هذه الدراسة من مستويات ومنطلقات وضوابط عن طريق النقد والبناء في طروحات متنوعة.

ثالثًا: طرح مقاربات لتجديد التفسير في العصر الحديث واسعة النطاق ولا تقتصر على المفهوم والمنطلقات والضوابط، مع توجيه الجهود لتأصيل اتجاهات حديثة وتحريرها لتنضبط مع أسس علم التفسير بغية تطبيقها في الدرس التفسيري.

البيبليوغرافيا

- إبستمولوجيا المعرفة الكونية إسلامية المعرفة والمنهج، محمد أبو القاسم حاج حمد، دار الهادي، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م.
- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد الرومي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1418هـ/1998م.
- الإتقان في علوم القرآن، الحافظ جلال الدين السيوطي، حقق أصوله ووثق نصوصه وكتب مقدماته: هاني الحاج، دار التوفيقية للتراث - القاهرة.
- الإجماع في التفسير، محمد بن عبد العزيز بن أحمد الخضيري، (رسالة ماجستير منشورة) جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1416هـ.
- الأسس المعرفية والمنهجية لدراسة المصطلح القرآني، يوسف عِكراش، مجلة نماء، العدد العاشر، 2020م.
- التفسير الموضوعي وأهميته في معالجة القضايا المستجدة، مجلة كلية الإمام الأعظم، العدد الثامن عشر، 2014م.
- التأليف المعاصر في قواعد التفسير: دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، مؤلف جماعي، محمد صالح محمد سليمان، خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد، مراجعة وتحكيم: د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري، د. مساعد بن سليمان الطيار، د. عبد الحميد مدكور، صادر عن مركز تفسير، برعاية مؤسسة محمد وعبد الله إبراهيم السبيعي الخيرية.
- التجديد في التفسير في العصر الحديث، دلال بنت كويران بن هويمل البقيلي السلمي، (رسالة دكتوراه منشورة إلكترونية)، جامعة أم القرى، السعودية، 1435هـ/2014م.
- التجديد في التفسير: نظرة في المفهوم والضوابط، أحمد عبد الرحيم، الإصدار الحادي عشر التابع لمجلة الوعي الإسلامي، الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.
- التجديد في التفسير: مادة ومنهجًا، جمال أبو الحسن.

- التفسير بالرأي مفهومه والشبهات المثارة حوله (دراسة على كتاب مذاهب التفسير الإسلامي لجولدتيسهر)، فهد بن مبارك بن عبد الله الوهبي، مجلة جامعة طيبة، العدد الخامس، 1437هـ.
- التفسير بالرأي: (مفهومه، حكمه، أنواعه)، د مساعد الطيار، مقالة على الموقع الرسمي للدكتور، تحت الرابط التالي: http://attyyar.com/?action=articles_inner&show_id=2200 بتاريخ: 20-05-1998.
- المدخل إلى التفسير الموضوعي، عبد الستار فتح الله سعيد، دار الطبع والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1997م.
- الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن بن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1469هـ/2008م.
- تفسير القرآن الحكيم، المشتهر بتفسير المنار، السيد محمد رشيد رضا، دار المنار، الطبعة الثانية، 1366هـ- 1947م.
- تكوين ملكة المفسر، الشريف حاتم بن عارف العوني، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط.1، 2013م.
- علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، تحرير: جون سكوت، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2009م.
- مباحث في التفسير الموضوعي، مصطفى مسلم، دار القلم، 1989م.
- مجموع الفتاوي، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة 1416هـ.
- مشكلة العلوم الإنسانية، يمني طريف الخولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- مصادر تفسير القرآن، أحمد رحماني، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة 10، 1998م.
- معجم مصطلحات علم الاجتماع، جيل فيريول، ترجمة وتقديم: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.
- مفهوم التقوى في القرآن والحديث: دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي، محمد البوزي، مؤسسة البحوث والدراسات، دار السلام، القاهرة، فاس، 2011م.
- مقاربة في تحرير منطلق العمل بقواعد التفسير، خليل محمود اليماني، مقالة على موقع تفسير للدراسات القرآنية تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5336/mqarbt-fy-thryr-mntlq-al-ml-fy-qwa-d-at-tfsyr بتاريخ: 30-02-2021.
- مناهج المفسرين، القسم الأول التفسير في عصر الصحابة، مصطفى مسلم، دار المسلم، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: دراسة نقدية، سامر عبد الرحمن رشواني، دار الملتقى، سورية، الطبعة الأولى، 2009م.